المقتطف

الجزء الخامس من السنة الثالثة والعشرين

١ مايو (آيار) سنة ١٨٩٩ — الموافق ٢١ ذي الحجة سنة ١٣١٦

البنك والاوراق المالية

سألنا سائل كريم عن بعض المصطلحات المالية فاجبناهُ في الجزء الماضي بالايجاز على ما يقتضيهِ باب المسائل. وخطر لنا حينئذٍ ان نفتتح هذا الجزء بمقالة مسهبة عن البنوك والاوراق المالية وما يتصل بها من المعاملات والمصطلحات فنقول

البنك كلمة ايطالية او المانية معناها المقعد او المائدة تُطلق الآن على المباني التي تجري فيها المعاملات المالية الآتي وصفها كايداع الاموال ودَيْنها (اي تسليفها) واعطاء السفاتج (التحاويل) بها . وتطلق ايضاً على الجماعة التي تقوم بهذه المعاملات . وقد ترجمها بعضهم بالمصرف ولكن ارباب التجارة فضّلوا تعريب الكلمة الافرنجيّة على ترجمتها فاتبعوها بفتحة قصيرة على الباء . ولقد احسنوا في ذلك فاكتسبت العربيّة كلمة كبيرة المعنى على قلة حروفها وسهولة لفظها وانطباقهِ على الاوزان العربية ولا تقوم كلمة مصرف مقامها الاَّ اذا توسعنا فيها او ابدلنا معنى فعلها بالمعاني التي تتضمنها كلمة البنك وهذا جهد لا موجب لهُ ولم يجر عليهِ ارباب العربية الذين عرّبوا البارستان والايساغوجي والاقراباذين ونحوها من الكلمات البعيدة عن الاوزان العربية

وقدم بنك وصل الينا خبرهُ بنك احيبي وابنهِ وشركائهما الذي ورد ذكرهُ في المجلد الرابع من المقتطف فقد قلنا هناك ان البابليين والاشوريين كانوا يتعاملون بالفضة والذهب قطعاً موزونة غير مسكوكة وقد وُجد في جملة آثارهم المدفونة حجج وصكوك وسفاتج مطبوعة على صفائح الاجر بالقلم السفيني وهي لا تفرق عن حججنا وصكوكنا وسفاتجنا جوهرياً الاَّ بتعيين المال وزناً . وهذه صورة سفتجة قرأها المسيو لنورمان : « اربعة امناء وخمسة عشر شاقلاً من الفضة لاردوناتا بن ياكين على مردوخ بلاشّر بن مردوخ بلاتريب من مدينة

اورخو . مردوخ بالا تريب يدفع في شهر تيبت (دسمبر) اربعة امناء وخمسة عشر شاقلاً من الفضة لبلابندين بن سنايد " ويتخذ ذلك تاريخ الشفتجة واسماء الشهود . اما تاريخها فالرابع عشر من ارخ سنده اي اكتوبر في السنة الثانية لنابوبيدس ملك بابل . وكان نابونيدس هذا قبل المسيح بخمس مئة وخمسين سنة " . وكان بيت اجيبي يتعاطى اكثر اعمال البنوك كتسليف النقود وتحويلها وارتهان الاملاك . وتاريخ سنداته وتحاويله يمتد من عهد امرحدون قبل المسيح بسبع مئة سنة الى عهد بوخذنصّر ونابوبيدس والملوك الذين جاؤوا بعدهم الى عهد داريوس

ويقال ان الصينيين استعملوا نقود الورق منذ اكثر من الف سنة وانشأوا بنكاً حقيقياً منذ نحو تسع مئة سنة . فقد ذكرنا في المجلد الرابع من المقتطف " ان خزينة الصين فرغت من النقود في ايام الملك اوتي قبل المسيح بمئة وتسع عشرة سنة . وكان من عادة امرائها ان يغطوا وجوههم بجلد حين يمثلون في حضرة الملك فارتأى وزيره ألاّ يغطي الامراء وجوههم الاّ بجلد نوع خاص من الغزال الابيض وان تجمع تلك الغزلان الى حمى الملك فكان يبيع جلودها للامراء باثمان غالية . فصار الامراء يقطعون من الجلد قطعةً صغيرةً تدلّ على الجلد كله ويتداولونها باثمانها كما تتداول اوراق البنك . وهذا حمل بعض الباحثين على ان ينسبوا استنباط اوراق البنك الى الصينيين وما ذلك ببعيد لان العامة لم تستعمل هذه الجلود فلم تكن شائعة كاوراق البنك . ولكن سنة ٨٠٠ للميلاد منع الصينيون اوراق بنك حقيقية دعوها بلغتهم فيتزين اي نقوداً طيارة . فلم تلبث ان اصابها ما يصيب اوراق بعض الدول في هذه الايام اي انحطت اثمانها كثيراً حتى بيع قرص الارز بما قيمته ثلاثة آلاف ليرا من هذه الاوراق . وفي نحو السنة الالف بعد المسيح اتفق ستة عشر يتاً من اغنياء الصين وانشأوا بنكاً قانونياً ولعله اوّل بنك حقيقي انشيء في بلاد الصين . الاّ ان الصينيين وان كانوا قد سبقوا كل الشعوب الى التمدن لم يرتقوا فيه كثيراً ان لم نقل انهم بلغوا منه درجةً متوسطة ثم اخذوا يحطون عنها "

ولم نذكر ذلك عن البابليين والصينيين قصد مفاخرة الغربيين كما يفعل البعض من كتّابنا لان تقدم اسلافنا علينا وتأخرنا عنهم ليس مما يباهى به

وكان اليونانيون القدماء يودعون الاموال البنوك ويستلفون منها النقود ويأخذون التحاويل . واقتبس الرومانيون ذلك عنهم كما يظهر من استخدامهم الكلمات اليونانية في المعاملات المالية . ومن شرائع الرومان انه اذا افلس بنك فالذين اودعوا اموالهم فيه وديعةً من غير ربى يؤدّون قبل الذين وضعوا اموالهم فيه بالربى

واقدم بنك حقيقي في اوربا بنك برشلونة في اسبانيا أُنشيء سنة ١٤٠١ وبنك البندقية اقدم منهُ ولكنهُ لم ينشأ اولاً لتعاطي اعمال البنوك بل لدفع السويات التي وعدت بها جمهورية البندقية بدل الاموال التي استدانتها من اهلها . ثم بنك جنوى بايطاليا انشيء سنة ١٤٠٧ وبنك امستردام انشيء سنة ١٦٠٩ . وكانت امستردام حينئذٍ مركز تجارة المكونة ترد اليها النقود من كل البلدان فكان اصحابها يودعونها فيهِ واثقين انها تحفظ في خزر حريز وبقي كذلك الى اواسط القرن الماضي حينما تصرَّف اصحابهُ باموال العباد واعلنوا سنة ١٧٩٠ انهم لا يستطيعون ان يُوفوا الاَّ عشر ما أُودعوهُ

والبنوك كثيرة في اوربا الآن وقد انتشرت في اميركا وفي كثير من بلدان المشرق فبلغ عددها في انكلترا وحدها في اواخر العام الماضي اكثر من ٣٥٠ بنكاً . وهي انواع مختلفة يمكن ردها الى ثلاثة البنوك الوطنية اي التي لها علاقة خاصة بحكومة البلاد التي هي فيها وتمتاز باصدار سندات او اوراق تقوم مقام النقود وبحفظ نقود الحكومة التي يمكن الاستغناء عنها في المعاملات . والبنوك العمومية وهي التي ينشئها جماعة تأذن لهم الحكومة بانشائها واشتراك العموم في سهامها . والبنوك الخصوصية وهي التي ينشئها واحد او بيت تجاري ولا يشترك العموم فيها

والبنوك على انواعها تدين بالربى (بالفائدة) على ضمان ترضى بهِ او تأتمنهُ . وتودع فيها النقود من غير ربى او بربى طفيف فتديرها وتربح رباها كلهُ او الفرق بينهُ وبين الربى الذي تدفعهُ لاصحابها فتستفيد هي ويستفيد اصحاب النقود إما من حفظها في مكان امين فقط او منهُ ومن الربى القليل الذي يتقاضونهُ عليها . ويستفيد الذين يستدينونها لانهم يستخدمونها رأس مال للكسب في التجارة او الصناعة او الزراعة ولولا ذلك لضاعت فائدتها . ورأس مال البنك ضمان كافٍ لاصحاب الاموال التي تودع فيهِ او تدان لهُ

والذي يعامل بنكاً يحق لهُ ان يودع فيهِ ما عندهُ من النقود والسندات والاوراق المالية على انواعها ويخولهُ ان يقبض لهُ راتبهُ او ما يحق لهُ من المال وارباح ما عندهُ من الاسهم والسندات ويبتاع لهُ ما يأمرهُ بابتياعهِ منها ويدفع عنهُ ما يأمرهُ بدفعهِ . فاذا كان زيد وعمرو يتعاملان مع بنك واحد دفع كلٌّ منهما الى الآخر ما يريد دفعهُ تحويلاً على ذلك البنك وهو ينقل المال المطلوب من حساب الواحد الى حساب الآخر . واذا كانا يتعاملان مع بنكين مختلفين ا و ب واراد زيد ان يدفع مئة جنيه الى عمرو اعطاهُ تحويلاً بها على البنك الذي يتعامل معهُ ولنفرض انهُ ا فيرسل عمرو التحويل الى البنك الذي يتعامل معهُ ولنفرض انهُ ب فيستوفيهِ لهُ من البنك ا ويضيفهُ الى مالهِ المودع فيهِ

وقد تكثر الحلقات بين زيد وعمرو فتمرّ التحاويل على بنوك كثيرة وزيد الدافع وعمرو المدفوع اليه لا يتحمّلان شيئاً من مشقة نقل النقود ولا من نفقاته او يتحملان قليلاً من هذه النفقات كما سيجيء. مثال ذلك ان احد مشتركي المقتطف في كولمبيا باميركا الجنوبية بعث الينا بالامس قيمة الاشتراك تحويلاً من بنك كولمبيا على البنك العثماني في بيروت فامضيناه وبعثنا به الى البنك الذي نتعامل معهُ في هذه العاصمة فقيّدهُ لحسابنا (اي اضاف قيمتهُ الى ما لنا عندهُ) وقضي الامر من جهتنا اما البنك فلا بدَّ من ان يكون قد حاسب به البنك العثماني في العاصمة وهذا حاسب به البنك العثماني في بيروت وهذا حاسب به البنك العثماني في الاستانة وهذا حاسب به البنك العثماني في لندن وهذا حاسب به البنك الانكليزي فيها وهذا حاسب به بنك كولمبيا او بنكاً آخر فاتصل الحساب اخيراً الى بنك كولمبيا — كل ذلك لقاء غرش دفعهُ المشترك في كولمبيا حينما اخذ التحويل من بنكها. ولولا تسهيل المعاملات بواسطة البنوك على هذا النمط لاستحال ان يتسع نطاق المعاملات وتسهُل الى هذا الحد.

ولتوقف ثقة الناس بالبنك على ما عندهُ من النقود المخزونة في خزائنهِ او ما يقابلها من الاوراق المالية الرائجة حتى اذا حدث في البلاد حادث ما اخافهم على اموالهم المودعة فيهِ فطلبوها منهُ سهل عليهِ ان يعطيهم اياها نقوداً او اوراقاً مالية مضمونة يقبلونها بدل نقودهم. ومعلوم ان النقود التي في الخزائن لا فائدة منها فيبدل البنك بعضها باوراق مالية مضمونة مما لهُ فائدة ولو قليلة كسندات دين الحكومة واسهم بعض البنوك الشهيرة. لكن النقود اسلم عاقبةً فاذا افرط في ادائها ثم طلبها اصحابها منهُ ولم يستطع ايفاءهم كلهم اوقف الدفع وتعرّض للافلاس

واكثر ربح البنوك من الخمس (الخطيطة) على الكمبيالات. فان اكثر معاملات الناس لا يكون نقداً بل بكمبيالات او سندات تدفع بعد شهر او شهرين او ثلاثة اشهر فيمضي بها البائع الى البنك ويقطعها اي يأخذ منهُ قيمتها نقوداً بعد خصم قليل من قيمتها والغالب ان يكون هذا الخصم على نسبة ٤٪ في المئة شهرياً وهو يستوفيها في ميعادها فاذا كثرت اعمالهُ من هذا القبيل ربح بها ربحاً كبيراً. ويتلوهُ الربح من ادانة النقود برهن او بغير رهن ولكن الدين بغير رهن لا يخلو من الخطر وقد افلست بنوك كثيرة لانها كانت تأتمن التجار وتدينهم بغير رهن ولو اشرفوا على الافلاس املاً ان يربحوا ويوفوها كل ما لها عليهم

ويباح لبعض البنوك ان تصدر اوراقاً نقدٌ لها قيمة معلومة يُتعامَل بها كالنقود وكل ورقة من هذه الاوراق سند على البنك الذي اصدرها ولها قيمة مكتوبة عليها تعهّد البنك بدفعها نقوداً حالما يُطلَب منهُ ذلك واثباتاً لتعهدهِ هذا يودع خزائن الحكومة او اماكن اخرى

تأتيها الحكومة اموالاً تساوي قيمة الاوراق التي اصدرها . فاذا كانت هذه الاموال نقوداً رائجة من الذهب والفضة فلا منفعة لهُ من اصدار الاوراق بل فيها خسارة قليلة ثمن ورقها وطبعها وتنحصر الفائدة بالذين يستعملونها لسهولة نقلها من مكان الى آخر ولكن اذا أُبيح لهُ ان يودع بعض هذه الاموال نقوداً والبعض الآخر سندات مالية ذات ربح (فائدة) استفاد اولاً من استعمال الاوراق كالنقود واستفاد ثانياً من ربح السندات المالية التي اودعها عوضاً عن النقود . وايضاحاً لذلك لنفرض ان بنكاً من البنوك يربح من الف الجنيه في السنة خمسين جنيهاً باعطائها للناس ديناً او بقطع الكمبيالات بها ولنفرض ان الحكومة اجازت لهُ ان يبدل هذه الالف الجنيه بمئة ورقة قيمة كلٍّ منها عشرة جنيهات . فان اودع الف الجنيه خزينة الحكومة واستعمل الاوراق المئة بدلاً منها كما استعمل الجنيهات قبلاً لم يربح سوى خمسين جنيهاً فكأنهُ ربح ما كان يربحهُ من الجنيهات عينها فقط وخسر ثمن الورق واجرة طبعهِ ولكن اذا اباحت لهُ ان يودعها بدل النقود سندات من سندات الدين الذي رباهُ اربعة في المئة في السنة يشتريها بالنقود ربح خمسين جنيهاً من استعمال الاوراق واربعين من السندات فبلغ ربحهُ تسعين جنيهاً اي تسعة في المئة ولا يخسر منها غير ثمن الورق واجرة طبعهِ . وثمن الورقة الواحدة مع اجرة طبعها نحو نصف غرش فيكون صافي ربح البنك من الف الجنيه تسعين جنيهاً الاَّ خمسين غرشاً

واشهر البنوك العمومية بنك انكلترا وبنك فرنسا ولا بدَّ من وصفهما بالاسهاب اتماماً للفائدة فنقول

انشأ بنك انكلترا تاجر اسكتلندي اسمهُ بترسن ونال رخصة الحكومة الانكليزية بهذه السنة ١٦٩٤ وكان في اول امره عمومياً وكان رأس مالهِ ١٢٠٠٠٠٠ جنيه استدانتها الحكومة منهُ بربح ٨ في المئة سنوياً . وكانت رخصتهُ حين انشائهِ تمتدُّ الى احدى عشرة سنة فقط ثم مدِّدت بعد ذلك في ازمنة مختلفة لكثرة ما استفادت الحكومة منهُ وزاد رأس مالهِ رويداً رويداً حتى بلغ ١٤٥٥٣٠٠٠ سنة ١٨١٦ وبقي على هذا الحد وبلغ مالهُ الاحتياطي ٣٠٠٠٠٠٠ . وقد قسم سنة ١٨٤٤ الى قسمين قسم لاصدار الاوراق وقسم لسائر اعمال البنوك. وكانت الحكومة الانكليزية مديونة لهُ حينئذٍ بمبلغ ١١٠١٥١٠٠ فحسبت انها مديونة بهذا المال لقسم الاصدار من قسميهِ وسمحت لهُ ان يصدر اوراقاً مالية بهذا المبلغ كأنهُ اودع عندها هذا المبلغ نقوداً او كأنهُ دائنها هذه النقود فاصدرت بها اوراقاً مالية رائجة بضمانها. وسمحت لهُ ان يصدر اوراقاً اخرى فبلغت قيمة ما اصدرهُ فوقها ١٨٤٩٠٠٥ حتى سبتمبر سنة ١٨٨٥

وصارت قيمة كل الاوراق المالية التي اصدرها الى ذلك الحين ٦٠ مليون جنيه وذلك بغير ان يودع نقوداً لقابلها. وسمحت ان يصدر اوراقاً اخرى بشرط ان يودع قيمتها ذهباً ويعطيها جانباً من ربحوميتها. وهي لا تدفع لهُ الآن على دينها السابق سوى ٤/٣ في المئة سنوياً وستة ١٩٠٣ تصير تدفع لهُ ٢ ١/٢ في المئة فقط واذا رفض ذلك حقَّ لها ان توفيهُ الدين او تبقي الفائدة ٤/٣ ٢ في المئة الى حين الايفاء . واذا مرَّ على ورقة من اوراقهِ اربعون سنة ولم تردَّ اليهِ حق لهُ ان يصدر غيرها ولكن اذا ردَّت اليهِ بعد ذلك وجب عليهِ ان يقبلها . ودار الضرب في بلاد الانكليز تضرب الذهب لاصحابهِ تجاناً ولكنها تأخر في ذلك فيفضل اصحابهُ ان يبيعوهُ للبنك فيشتري الاوقية منهم بثلاثة جنيهات وسبعة عشر شلناً و٩ بنسات ويربح بكل اوقية بنسة ونصفاً ويبلغ ما يربحهُ من ذلك ١٥ الف جنيه في السنة

والقسم الثاني يدير الدين الوطني ويدفع فوائدهُ وتودع فيهِ اموال الحكومة واموال الوف وملايين من الناس وهو بنك للبنوك وقد تبلغ الاموال المودعة فيهِ اكثر من اربعين مليوناً من الجنيهات وعليهِ ان ينشر خلاصة حسابهِ كل اسبوع . وهاك الخلاصة التي نشرت في ٣٠ مارس الماضي عن اسبوع نهايتهُ ٢٩ مارس سنة ١٨٩٩ .

قسم الاصدار

قيمة الاوراق التي اصدرها	٤٥٥٨٨١٠٥	دين الحكومة	١١٠١٥١٠٠
		ضمانات اخرى	٠٥٧٨٤٩٠٠
		ذهب نقود وسبائك	٢٨٧٨٨١٠٥
	٤٥٥٨٨١٠٥		٤٥٥٨٨١٠٥

قسم البنك

راس مال المساهمين	١٤٥٥٣٠٠٠	ضمانات الحكومة	١٣٩٨٧٩٣٩
المال الاحتياطي	٠٣٨١٩١٧٩	ضمانات اخرى	٤٤٠٨٧٠٠٩
اموال عمومية مودعة فيهِ	١٧٩٧٨٣٢٢	اوراق مالية	١٧٦٥٧٥٣٥
اموال الجمهور مودعة فيهِ	٤١٣٤٢٧٧٨	نقود ذهبية وفضية	٠٢٠٢٠١٦٠
اموال اخرى وقوائم	٠٠١٥٩٣٦٤		
	٧٧٧٥٢٦٤٣		٧٧٧٥٢٦٤٣

اي انهُ يتعامل الآن باكثر من مئة مليون من الجنيهات مع ان راس مالهِ اقل من خمسة عشر مليوناً ولا غرابة في ذلك فان للاهالي فيهِ اكثر من اربعين مليوناً وللحكومة نحو ثمانية

عشر مليوناً وهي من اموال الخزينة و بنوك الاقتصاد والدين العمومي. وهذه المبالغ تزيد وتنقص اسبوعاً بعد اسبوع كما لا يخفى ولكن معاملات البنك في تسييرها تبقى باكثر من مئة مليون جنيه

وربح هذا البنك غير كثير فقد بلغ في نصف السنة الذي آخره ٣١ اغسطس الماضي ٧٣١٢١٩ جنيهاً اي ١٠ في المئة سنوياً بالنسبة الى رأس المال الاصلي

قلنا سابقاً ان التحاويل التي ترد من بنك الى بنك آخر يستوفيها الثاني من الاول . وكانت العادة ان كل بنك يرسل التحاويل التي ترد اليه من هذا القبيل مع كاتب من كتابه الى البنوك التي اصدرتها ليستوفيها منها . ثم جعل اصحاب البنوك الخصوصية في مدينة لندن يجتمعون في بنك واحد ويتبادلون التحاويل ويصفون الحسابات ثم اقاموا اثنين او ثلاثة يقيمون في مكان واحد ويراجعون مايطلب لكل بنك وما يطلب منه ويصفّون الحسابات بمقتضى ذلك وسمّوا هذا المكان بيت التصفية (Clearing house) ثم عمّ ذلك بنوك البلاد الانكليزية فصارت البنوك تصفي حساباتها بعضها مع بعض من غير ان تضطر الى نقل النقود فتحوّل الحسابات كلها الى بنك انكلترا كأنه هو فريق واحد وكل البنوك فريق آخر فيخرج كل بنك منها دائناً او مديوناً لبنك انكلترا او لا دائناً ولا مديوناً

وقيمة التحاويل التي تدخل بيت التصفية يومياً تدل على مقدار التجارة والاشغال المالية. وقد بلغت قيمتها سنة ١٨٢٩ نحو ٩٥٤ مليون جنيه ثم زادت رويداً رويداً كما ترى في هذا الجدول

سنة ١٨٦٨	٣٤٢٥١٨٥٠٠٠	سنة ١٨٧٣	٦٠٧ ٩٤٨٠٠٠
« ١٨٨٧	٦٠٧٧٠٩٧٠٠٠	« ١٨٩٧	٧٤٩١٢٨١٠٠

وبلغت قيمتها في الاسبوع الاخير من شهر مارس الماضي ما تراه في هذا الجدول

الخميس ٢٣ مارس	٢١٩٠٠٠٠٠	جنيه
الجمعة ٢٤ «	٢٢٩٠٢٠٠	«
السبت ٢٥ «	٢٥٧٦٦٠٠٠	«
الاثنين ٢٧ «	٣٨١٧٥٠٠٠	«
الثلاثا ٢٨ «	٣٣٧١٥٠٠٠	«
الاربعا ٢٩ «	٦٦٩٤١٠٠٠	«
والجملة	١٨٩٣٩٩٠٠٠	

واذا جرت التصفية على هذا المعدل السنة كلها بلغت قيمة الاشغال في نهايتها اكثر من تسعة آلاف مليون جنيه

ومن الغريب ان الامة الانكليزية التي بلغت من الغنى مبلغاً يقصر عنهُ الوصف ومن الدقة في اعمالها المالية ما لا مثيل لهُ في تواريخ الامم كانت بالامس تكتب مكوكها على العصي وتكتب ارقامها بفرض الفروض عليها كما يفعل رعاة المعزى في جبل لبنان بل كما يفعل هنود اميركا وبرابرة استراليا حتى الآن . فقد كان عدد الانكليز عصي من خشب الصفصاف لا يزيد طول الغصا منها على خمس اقدام ولا تخنها على عقدة وهي ليست اسطوانية بل مربعة وكانوا يكتبون المبلغ المدفوع على احد جوانبها بالفروض فالفرض الذي سعتهُ عقدة ونصف لالف جنيه والفرض الذي سعتهُ عقدة واحدة لمئة جنيه والفرض الذي سعتهُ ٤/٣ العقدة لعشرة جنيهات والفرض الذي سعتهُ ١٦/٣ من العقدة لشلن وما كان اصغر من ذلك للبنسة . ويكتب على احد الجانبين المحاذيين لهذا الجانب اسم دافع المال وعلى الجانب الآخر اسم المدفوع اليهِ ثم تشقُّ العصا بسكين ومطرقة بحيث تشق الفروض كلها فيأخذ الدافع نصفها ستداً لهُ ويحفظ النصف الآخر في الخزينة . ولم يبطل استعمال هذه العصي حكماً الاَّ سنة ١٧٨٢ ولم يبطل استعمالها فعلاً الاَّ سنة ١٨٢٦ . ولا شبهة في ان الانكليز احسنوا تدبير المال ووضعوا قوانينهُ قبل ذلك بسنين كثيرة ولكن استعمالهم هذه العصي وبقاؤها عندهم الى هذا القرن من اقطع الادلة على حداثة تمدنهم وعلى سرعتهِ الفائقة الحد . اما نحن الشرقيين فسفائح الاجر التي كان يصدرها بيت اجيبي البابلي منذ الفين وست مئة سنة تدلُّ على ان اسلافنا كانوا في ذلك العهد اسهر منا الآن في المعاملات المالية

وبنك في خزائنهِ عشرون او ثلاثون مليوناً من الذهب الوضاح يطمع بهِ اللصوص ولا سيما وقت الثورات والمشاغب وقد كان بنك انكلترا في خطر شديد من ثورة الطغام سنة ١٧٨٠ لما قاموا وغرضهم الظاهر التكيل بالباباويين والباطن السلب والنهب . ويقال انهم لو قصدوا البنك قبل ان تصل الجنود لحمايتهِ لحرقوهُ ونهبوهُ كما حرقوا كل السجون واطلقوا المسجونين منها لكن الجنود وصلت اليهِ قبلهم وصدتهم عنهُ برصاص البنادق ومن ثمَّ صارت فصيلة من الجند تقيم فيهِ لحراستهِ ليلاً . وهو بناء متين من الحجر الصلد يشغل اربعة افدنة من الارض ولا كوَّة لهُ من الخارج على ما تذكر واوراقهُ تطبع فيهِ على ورق يصنع لها خاصة ويطبع منها في النهار نحو خمسة عشر الف ورقة وقد تبلغ قيمة الورقة الواحدة مئة الف جنيه وكل ورقة ردَّت اليهِ أبطلت وأحرقت ولكنها لا تحرق حالاً بل بعد عشر سنوات فيؤتى كل شهر الى الموقد بالاوراق التي وردت على البنك في الشهر الذي يقابلهُ منذ عشر سنوات وتحرق فيهِ

(ستأتي البقية)